

## آراء علماء اللغة حول الاستشهاد بالأدب

الأستاذ أحمد عثمان فضيل حسن  
جامعة الإمام المهدي / السودان

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأدب العربي كمصدر من مصادر اللغة العربية متناولاً آراء علماء اللغة حول الاستشهاد به، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي والاستدلالي، وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها:

- 1- يُعد الأدب العربي من التفصيل فيه في هذه الدراسة واحداً من مصادر اللغة العربية وفق آراء علماء اللغة والنحاة.
- 2- قسم اللغويون الشعراء إلى طبقات وفقاً لفصاحة شعرهم.
- 3- نتج عن تقسيم اللغويين للشعراء ثلاث طبقات تجاه الاستشهاد بشعرهم على النحو التالي:

- أ- الطبقة الأولى والثانية يُستشهد بأدبها لتوافر شروط الاستشهاد.
  - ب- الطبقة الثالثة: فالصحيح والأوفق الاستشهاد بأدبها.
  - ج- الطبقة الرابعة: فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً.
  - 4- خلط علماء اللغة بين الشواهد الشعرية والشواهد النثرية.
  - 5- الأدب أضعف المصادر لما فيه من نماذج شعرية مجهول قائلوها.
- ويوصي البحث بالآتي:

- من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة:
- 1- تتبّع ودراسة مزيد من الشواهد الشعرية والنثرية دراسة تفصيلية.
  - 2- دراسة كل طبقة من طبقات الشعراء منفصلة متكاملة.
  - 3- التدقيق في البحث عن النماذج الشعرية المجهول قائلوها.

### **Abstract:**

*This research aims to study Arabic literature as a source of Arabic linguists, addressing Opinions about invoked, and use the search descriptive analytical method inductive and deductive, Google has come to the most important results:*

*1 - Arabic literature is one of the detail in this study, one of the sources of the Arabic language in accordance with the opinions of linguists and grammarians.*

*2 - Department of linguists poets into classes according to the eloquence of their hair.*

*3 - resulted in the division of linguists three layers poets toward martyrdom Bchaaram on as follows:*

*A - The first and second class Badabha cites the availability of the conditions cited.*

*B - The third layer: The correct and more appropriate cite Bodbaa.*

*T - The fourth layer: the correct view is that he does not cites never.*

*4 - Linguists confusion between poetic evidence and incidental evidence.*

*5 - Weakest literature sources for the lattice models anonymously Qaülleha.*

*Find recommends the following Of the most important recommendations that are recommended by the study:*

*1 - Tracking and more control study of poetry and prose detailed study.*

*2 - Study each layer of the integrated separate poets.*

*3 - Audit in search of poetic forms the unknown Qaülleha*

## مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أفصح الناس أجمع سيدنا محمد ﷺ.  
 لعل أبرز ظاهرة تتصل بقضية النصوص المحتج بها في الكتب العربية هي اعتماد علماء اللغة والنحاة اعتماداً أساسياً على الأدب ليكون واحداً من مصادر اللغة العربية في دراسات أهل اللغة والنحاة والأوائل والمتأخرين، ويعد ذلك - إذا نظرنا إليه في ضوء ظروف العصر - شيئاً طبيعياً يتلاءم مع طبيعة العربي وما تتوق إليه نفسه. فالذي دفع أهل اللغة والنحاة إلى هذا الاتجاه نحو الأدب أمور منها المنزلة الكبيرة التي كان يتمتع بها الأدب في نفوس العرب الأوائل، فهم يحفظونه ويدرسونه بينهم، ويعتبرونه مصدر فخر وسر ومهابة، وهو ديوانهم الذي إليه يرجعون، وسجل حياتهم الذي به يتباهون. وحين جاء الإسلام لم تهتز منزلة الأدب في نفوس العرب، فقد جعلوه حجة فيما أشكل من قريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين.

وأول رواية تاريخية وردت عن الاستشهاد بالشعر في تفسير مفردات القرآن الكريم وتوضيحها تمثلت سوالات نافع بن الأزرق لابن عباس ؓ فقد روي أنه كان يسأل عن القرآن فينشده فيه الشعر. سئل عن الزنيم فقال: هو الدعي الملقق، ألم تسمع إلى قول الشاعر:

زنيم تداعاه الرجال زيادة      كما زيد في عرض الأديم الأكارع

فهذا يدل على اهتمام العرب بالأدب العربي في مسيرة حياتها. عليه جاءت هذه الرسالة لتؤكد أن الأدب هو واحد من مصادر اللغة العربية.

## مفهوم الأدب والشعر:

بما أن هذا البحث يصنّف تحت علوم اللغة أو الأدب فما عليّ إذا بدأت بتعريف مفهوم الأدب والذي منه يتجزأ الشعر.

قال الزمخشري: "أدب هو من أدب الناس وقد أدب فلان وأدب تقول: الأدب مأدبة ما لأحد فيها مأدبة، وأدبهم على الأمر جمعهم عليه بأدبهم. يقال أيدب جيرانك لتشاورهم، قال الشاعر:

وكيف قتالي معشراً يادبونكم      على الحق لا تأشبوه بباطل<sup>(1)</sup>

وتقول: أدبهم عليه، وندبهم إليه.

ومن المجاز: جاش أدب البحر، إذا أكثر ماؤه. (2)

وقال صاحب أدب الصحبة:

الهمزة والداد والباء: أصل واحد تتفرع مسائله وترجع إليه - فالأدب أن تجمع الناس على طعامك. وهي مأدبة والمأدبة، المآدب: جمع مأدبة ومن هذا القياس الأدب؛ لأنه مُجمَع على استحسانه، ومن حديث سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه " (إن هذا القرآن مأدبة الله تعالى فتعلموا من مأدبته) (3) وتأويله أنه يشبه القرآن بصنيع صنعة الله تعالى للناس لهم فيه خير ومنافع ثم دعاهم إليه.

ومن قال: مأدبة جعله مقفلة من الأدب.

الأدب الذي يتأدب به الأديب من الناس، سُمِّي أدباً؛ لأنه يؤدب الناس الذين يتعلمون إلى المحامد، وينهاهم عن المقابح: أي يدعوهم. وأصل الأدب: الدعاء.

والأدب ملكة تعصم من كانت فيه عما يشينه، الجمع آداب. ومن معانيها أنها تطلق على ما يليق بالشيء أو الشخص فيقال آداب الشخص والقاضي والأدب الظرف وحسن التناول.

ويشرح العلامة المناوي - قول رضي الله عنه (أدبني ربي فأحسن تأديبي) فيقول: معنى الأدب هو ما يحصل للنفس من الأخلاق الحسنة والعلوم المكتسبة. وفي شرح النوايغ هو ما يؤدب بالناس إلى المحامد.

فالشعر واحد من فرع الأدب كان رائد الحسن بدليل شهرته وكثرته وارتياح عقلاء السلف إليه. حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يستشهد الشعراء رجالاً ونساء؛ يستشهد الخنساء - السيدة تماضر بنت الشديدي، فإذا رأى بعض الفتور قال: هيه يا خنساء طلباً للمزيد، يبعث من نشاطها، أثاب على الشعر مراراً وسنّ على الإجازة. وقال: (إن من الشعر لحكمة) (4).

كما عرفه سيد قطب في كتابه (النقد الأدبي أصوله ومناهجه) فقال: (وهو التعبير عن تجربة شعورية بصورة موحية) (5).

فمن خلال التفصيل عن مفهوم الأدب نستخلص إن مفهوم الأدب الأوفق أن نعرفه تعريفاً دقيقاً فنقول: كلمة أدب من الكلمات التي تطورت إلى أن صارت الكلام الإنشائي البليغ الذي يقصد به إلى التأثير في عواطف القراء والسامعين من كلام البشر شعراً كان أم نثراً.

## الأدب:

عرّفه ابن خلدون في مقدمته بقوله: " هو الإجابة في فني المنظوم والمنثور، على أساليب العرب ومناحيهم من شعر عالي الطبقة وسجع متساوٍ في الإجابة ومساائل من اللغة والنحو... ثم إنهم إذا أردوا تعريف هذا الفن قالوا: الأدب هو حفظ أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كل علم بطرف؛ يريدون من علوم اللسان أو العلوم الشرعية من حيث مصادرها فقط وهي القرآن والحديث<sup>(6)</sup>.

أمّا الشعر فقال ابن زيدون عنه: ( اعلم أن لسان العرب وكلامهم على فنين في الشعر المنظوم، وهو الكلام الموزون المقفى ومعناه الذي تكون أوزانه كلها على روي واحد وهو القافية. وفي النثر وهو الكلام غير الموزون، وكل واحد من الفنين يشتمل على فنون ومذاهب في الكلام)<sup>(7)</sup>.

## مفهوم الشعر في اللغة والاصطلاح :

يستعمل لفظ الشعر يراد به الكلام الموزون المقفى، ولاشك أن هذا هو المعنى المتسالم على صحته منذ عدة قرون من السنين. غير أن الأصل في ذلك هو أن هذا الكلام هو النظم، حيث يقال: نظمت الشعر ونظمت الخرز أي جمعتهما في المسلك، يراد به ترتيب الكلام طبقاً للوزن والقافية والنظام والتنظيم والتأليف والترتيب. فإن ألف بين الكلمات ورتبها فقد نظمها. ومن هنا أطلق على كتابة الكتب وعلى كتابة الشعر أيضاً في اللغة الحديث<sup>(8)</sup>.

فالشعر هو من الشعور وهو الإحساس. يقال: شعرت واستشعرت به إذا أحسست به. وكل كلام يعبر عن الشعور والأحاسيس النفسية أو يكون سبباً لإثارتها فهو شعر. سواء كان منظوماً أو منثوراً. ومن هنا قالوا: الشعر المنثور. فإنه شعر من زاوية كونه ممثلاً للشعور والأحاسيس وكما نعلم أننا لماذا نقول: نظمت الشعر. أي أنني أخذت الكلام المعبر عن الأحاسيس والشعور خلعتة منظوماً يعني موزوناً ومقفى. فأصبح الكلام متصفاً بكلتا الناحيتين أعني الوزن والأحاسيس معاً ومن هنا يمكننا أن نلتفت أن بيت مفهوم النظم ومفهوم الشعر نسبة العموم ومن وجه، من حيث أن المورد يمكن تقسيمه إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يكون منظوماً يعني موزوناً ومقفى، مع كونه معبراً عن الأحاسيس والشعور النفسي فهو المنظم ومن أمثلته:

لأعذب الله أمة شربت حسب الوحي وأرضعته لي في اللبن  
 وكان لي ولد يهوى أبا حسن فصرت من ذي وإذا أهوى إبا حسن  
 القسم الثاني: ما يكون منظوماً بالوزن والقافية، إلا أنه لا يعبر عن الأحاسيس بل عن  
 بعض الجهات العلمية ونحوها، والتاريخ والنحو أو غيرهما. وهو النظم وليس شعراً  
 لفقدانه جانب الشعور، وإن سميناها شعراً. إلا أن هذا الاستعمال مجازاً في الأصل. وإن  
 أصبح حقيقة بعد ذلك. ومن أمثله:-

مثال قول ابن مالك في ألفتيه في النحو:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم

القسم الثالث: ما كان معبراً عن الأحاسيس من دون نظم وقافية. وهو الشعر المنثور أو  
 النص الأدبي ونحوه وهو ليس في مصطلح الناس بشعر إلا أنه في اللغة الأصلية كذلك  
 - ومن أمثله:

أن قلب الحبيب ينبض في صدري سبحان الله كأنه قلبي لا قلب حبيبي

القسم الرابع: ما كان فاقداً لكلتا الجهتين يعني الإحساس والوزن. وهو كل كلام اعتباري  
 بليغاً كان أو اعتبارياً. ومن أمثلة هذا الكلام الذي تقرأه.

خلاصة القول نعرف أن الاستعمال الأعمق للشعر يتبع الشعور سواء كان  
 منظوماً أم لا والاستعمال الأعمق للنظم يتبع الوزن والقافية سواء كان فيه شعور أم لا،  
 إلا أن الاستعمال الغالب للشعر هو في النظم عموماً وإن كان لا يخلو من تسامح على  
 كل حال.

قال ابن منظور في لسان العرب: والشعر منظوم القول<sup>(9)</sup>. غلب عليه لشرفه بالوزن  
 والقافية. وإن كان كل علم شعراً، من حيث غلب على الفقه الشرع على علم الشرع  
 والعود على المنديل. والنجم على الثريا ومثل ذلك كثير.

وربما سمو البيت الواحد شعراً حكاة الأخفش، قال ابن سيده: وهذا ليس بقوي إلا أنه  
 يكون علي تسمية الجزء باسم الكل كقولك الماء جزء من الهواء لنظافته من الهواء  
 والأرض للقطعة من الأرض.

قال الأزهري: الشعر القريض المحدود بعلامات لا يتجاوزها والجمع أشعار، وقائله  
 شاعر؛ لأنه يشعر ما لا يشعره غيره، أي يعلم ورجل شاعر والجمع شعراء. وقال أيضاً

والقريض الشعر، وهو الاسم كالقصيد والتعريض صناعته - ولم يبين ابن منظور سبب تسميته بالقريض فكأنه من المشترك اللفظي.

والشعر أيضا اصطلاحاً في علم المنطق باعتباره إحدى الصناعات الخمس هنالك. وهي صناعة البرهان، وصناعة الخطابة، وصناعة المغالطة وصناعة الجدل، وصناعة الشعر، وصناعة ليس شعراً بالمعنى المفهوم، وإنما سُميت بذلك لكونه مكوناً من مقدمات وقضايا مثيرة للعاطفة والشعور. كالحزن والفرح، والغضب والرضاء وغيرها.

الشعر وطبقات الشعراء عند علماء اللغة:

لاقى الشعر اهتماماً كبيراً من اللغويين واعتبروه الدعامة الأولى لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط. ولذلك لا نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ولا تهتم بما عداه.

وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه ولذا اعتبروا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصح شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها<sup>(10)</sup>. وقد كان سيبويه يحرص على إطلاق البيت من النسبة فكان إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه وإنما امتنع سيبويه عن تسمية الشعراء؛ (لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين وبعضه مجهول لا يعرف قائله لأنه قدم العهد به). وإنما الأبيات المنسوبة في كتاب إلى قائلها (فالبينة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها الجرمي. قال الجرمي: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً فأما الألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها)<sup>(11)</sup>.

بل إن اللغويين والنحاة قد صرموا بأن تعدد الروايات في البيت الواحد لا يسقط حجيتها وأن كل رواية - ما دامت قد نقلت عن ثقة - يصح الاستشهاد بها. يقول ابن ولاد: (الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على نفقتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها لذلك كثرت الروايات في البيت الواحد ... ولغة الرواة من العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد)، ويقول: ((مجيء الروايات في البيت الواحد يجعل كل رواية حجة إذا رواه فصيح؛ لأنه يغير البيت إلى ما في لغته، فيجعل ذلك أهل العربية حجة))<sup>(12)</sup>.

وحدثنا عن الشاهد الشعري يجرنا إلى الحديث عن قضية (الضرورة الشعرية) أو ما يسمى (بضرورة الشعر) حينما يحاول اللغوي أو النحوي أن يستبعد البيت من مجال الاستشهاد فما حد هذه الضرورة؟ ومتى يكون الشاعر مضطراً اضطراراً يسقط حجية الاستشهاد والبيئة؟ للإجابة عن هذين السؤالين سنورد آراء النحاة في ذلك.

لقد اختلف النحاة في ذلك إلى فريقين: فريق يرى - وهو جمهورهم أن الضرورة هي (ما وقع في الشعر مما يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا)<sup>(13)</sup>. ومذهب ابن مالك - وهو الصحيح عن سيبويه - إنها (ما ليس للشاعر مندوحة عنه)<sup>(14)</sup>.

ويبين أثر هذا الخلاف فيما جاء في الشعر عليه (ولذلك أجاز وصل أل بالمضارع قليلاً ، ولم يجعل ضرورة استدلالاً بقوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

حيث نجد أن الشاهد في ( الترضي) تمكنه من أن يقول ( المرضي حكومته).<sup>(15)</sup>

وحيث لم يقل ذلك مع الاستطاعة، ففي ذلك، أشعار بالاختيار وعدم الاضطرار).<sup>(16)</sup> وكأني بصحاب المذهب الأول قد وسعوا في مدلول الضرورة وأطلقوها دون قيد لتكون سيفاً معلناً، وسلاماً يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون تخريجه فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقونه دون النظر أو التفكير. وكأن ذلك لم يكلفهم فرموا بعض الأبيات بالضرورة، لا فراراً من الإخلال بالوزن أو القافية، بل فراراً من الزحاف، وهو ما تأباه النظرة الفاحصة المتأنية.

ولهذا نجد أبا العلاء المعري في كثير من كتبه - وقد كان ذا نظرة تحريرية - يهاجم وينصر مذهب الأقلية، ولا يترك فرصة للذود عنه والانتصار له إلا انتهزها فهو يرى أن الزحاف لا يحمل الشاعر على ارتكاب ضرورة، فهو كثير في الشعر، وبخاصة في بعض الأوزان وهو يرى أن من الأبيات الشعرية ما يختل وزنها إن غيرت، فهذه هي محل الضرورة، ومنها ما لا يكون تغييرها ضحلاً بالنظم، فهي كالنثر لا يصح أن يقال عنها إنها ضرورة ولهذا فهو يقول في رسالة الملائكة: (( ينشد قول أبي ذؤيب الهذلي:

تركوا هوى واعنقوا لهواهم .... فتخرموا ولكل جنب مصرع

ولو أنشد ((هواي)) لم يكن بالوزن بأس. والاستشهاد بالشعر على نوعين أحدهما: لا مزية فيه للمنظوم على المنثور، والآخر: يكون حكم الموزون فيه غير حكم النثر.

فالضرب الأول كبيت أبي ذؤيب أعلاه.

وكقول الآخر:

أنا ابن النحارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا  
فخفض ((بشر)) ونصبه لا فضيلة فيه للوزن، وكذلك خفض (( البكرى )) ونصبه؛ لأنه  
قويم في الحالين، والضرب الآخر هو الذي يكون الوزن إن غيرهما استشهد به عليه  
إخلال كقوله:

ألا مبلغ الحرين مغلقة وخص بها أبا  
يطوف بي كعب في معد ويطعن بالعمله في قفيا  
فهذا لا يمكن إلا على لغة من قال قفي ((<sup>17</sup>)).

ويقول في موضع آخر: (( وأنشد القراء قول زهير )):

عليهن فرسان كرام لباسهم سوايغ زغف لا تخرقها نبل  
فهذه زيادة بغير ضرورة؛ لأنه لم يضر البيت<sup>(18)</sup>.

ويقول في بيت الهذلي:

أبيت على معارى فأخرات بهن ملوب كرم العياط

الذي يدعي النحاة أنه ضرورة يقول أبو العلاء: (( ولو قال معار فأخرات لم يخل  
بالبيت ))<sup>(19)</sup> فلن يكون فيه سوى تسكين لام ((مفاعلتن )) فأين هي الضرورة؟ وكأنما  
شعر النحاة بانتهيار دعواهم أمام تلك الحجة القوية، فحاولوا أن يلتمسوا مخلصا لهم،  
فادّعوا أن الشاعر ارتكب هذه الضرورة كراهة الزحاف، فقال أبو العلاء مفندا تلك  
الحجة:

(( وهذا قول ينتقض؛ لأن في هذه الطائفة أبياتا كثيرة لا تخلو من زحاف. وكل قصيدة  
للعرب وغيرها على هذا القرى كقوله:

عرفت بأحدث فنعاف عرق علامات كتحيير النمط

فيه زحافات من هذا الجنس، ثم يجيء في كل الأبيات إلا أن يندر شيء<sup>(20)</sup>.

وكانما حاول بعضهم أن يتعلل بأن هذا الزحاف - مع كثرته في شعرهم - قد يخل  
بموسيقى البيت، فردّ عليه أبو العلاء بأن حركة الزحاف هذه لا تنفر منها الأذن (( ولا  
يشعر بها في الغريزة ))<sup>(21)</sup>.

وأيا ما كان الأمر فقد قسم اللغويون الشعراء إلى طبقات أربع هي:

- 1/ الشعراء الجاهليون - وهم قبل الإسلام.
- 2/ الشعراء المخضرمون - وهم الذين أدرکوا الجاهلية والإسلام.
- 3/ الشعراء الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق، وآخرهم ابن هرمة. قال الأصمعي (ختم الشعر بابن هرمة)<sup>(22)</sup>، وقال أبو عبيدة: (افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بابن هرمة).
- 4/ المولدون، وهم من بعدهم إلى زماننا هذا كبشار وأبي نواس<sup>(23)</sup>. فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وإن كان من بينهم بعض شعر طعن فيهم، كعدي بن زيد، وأبي داؤد والإيادي. وقال الأصمعي: ((عدي بن زيد وأبو داؤد والإيادي لا تروي العرب أشعارهم؛ لأن ألفاظها ليست نجدية)). وقال المرزباتي (كان عدي بن زيد يسكن الحيرة، ويراکن الريف فلان لسانه وسهل منطقه)).
- أما الطبقة الثالثة فالصحيح جواز الاستشهاد بشعرها. وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمه يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وإضرايهم... وكانوا يعدونهم من المولدين<sup>(24)</sup>. وقد كان الأصمعي ينكر أبرق الرجل وأرعد، فلما احتج عليه ببيت الكمي:   
أبرق وأرعد يا زيد فما وعيدك لي بضائر
- فلما احتج عليه ببيت الكمي هذا قال: ليس ببيت الكمي حجة، إنما هو مولد<sup>(25)</sup>. وقال الأصمعي: ((جلست إلى أبي عمرو بن العلاء ثمانى حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي))<sup>(26)</sup>. ومع تحري العلماء جانب الصواب، ووضعهم شروط المحدثين في رواية الحديث فقد دست عليهم بعض الأشعار، فجاء في شواهدهم أبيات لم تسلم من الظنة. ومن ذلك استشهاد سيبويه بقول الشاعر:   
حذر أمورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
- فهذا البيت مصنوع ومع ذلك رواه سيبويه في الكتاب ((ذكر أبو يحيى الحقي أن سيبويه سأله: هل تعدّي العرب فعلاً؟ قال: فوضعت لهذا البيت)).
- وممن قال بوضعه كذلك الصفدي في نفوذ السهم.
- ومن ذلك استشهاد الفارابي اللغوي بقول امرئ القيس:   
وعمر بن درماء الهمام إذا غدا بذى شطب غضب كمشية قسورا
- على أنه أراد قسورة فحذف التاء<sup>(27)</sup>.

وقد أنكر أبو العلاء المعري هذا البيت ورأى أنه مصنوع وعبر عن ذلك بطريقته الخاصة التي عرف بها في رسالة الغفران فأجرى حواراً بين صاحبه ابن القادح وامرئ القيس جاء فيه (( وإنا لنروي لك بيتاً ما هو في كل الروايات، وأظنه مصنوعاً؛ لأن فيه ما لم تجر عادتك بمثله وهو قولك .... قسورا فيقول (امرئ القيس) أبعد الله الآخر، لقد افترض فما؟؟؟ وإن نسيه هذا إليّ لأعده إحدى الوصمات<sup>(28)</sup>. أما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، ومنهم من أباح الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم، ومن هؤلاء الزمخشري اللغوي والنحوي المشهور الذي كان يرى الاحتجاج بشعر أبي تمام<sup>(29)</sup>.

وغيره من أئمة ورواة، ويقول ردّاً على من سأله كيف يستشهد في الكشف بشعر لأبي تمام: ( أجعل ما ينظمه بمنزلة ما يرويه).

يشير إلى مجموع أبي تمام المعروف باسم (ديوان الحماسة) والذي تلقاه العلماء بالقبول والثقة. وإذا كان الزمخشري يصرح بثقته في شعر أبي تمام وأضرابه ولذا فهو يستشهد به، فهناك من اللغويين من استشهد في استخفاء بشعراء من هذه الطبقة. ومن هؤلاء الخليل بن أحمد الذي استشهد في (العين) بحفص الأموي وبشار بن برد<sup>(30)</sup> ونسب إلى سيبويه أنه استشهد في كتابه ببيت بشار بعد أن توعد بالهجاء.

(وأصحاب بشار يروون له هذا البيت:

وما كل ذي لب بمؤتيك وما كل مؤت نصحه لبيب

وفي كتاب سيبويه نصف هذا البيت الآخر، وهو في باب الإدغام لم يسمّ قائله<sup>(31)</sup>)

وفي العصر الحديث ارتفعت أصوات تنادي بإباحة الاستشهاد بالأدباء والشعراء المشهورين حتى وقتنا الحاضر، بشرط موت الشاعر؛ لأن المعاصرة حجاب كما يقولون وبشرط أن يكون الشاعر أو الأديب لا يُعدّ من زعماء البيان إلا إذا صحت لغته واستقام لسانه.

ولن يتم له ذلك إلا إن جرى على النمط العربي السليم، وحتى فعل ذلك فقد صار عربياً بلغته، وتمثلت اللغتان بل تطابقتا وبهذا فهو لم يخلق شيئاً لم يعرفه العرب ولم يأت بجديد بالإضافة إلى أن مؤهلات الزعامة لا ضابط لها، وقد تفتح باباً لدخول كل طامح. ولكننا نجد من أصحاب هذا الرأي من يقولون قد ورد في شعر بعض المعاصرين ما لم يرد في شعر القدماء مثل شوقي الذي يقول:

ولي بين الضلوع دم ولحم هما الواهي الذي ثكل الشبايا  
 حيث أخبر عن المثني بالمفرد، ومثل قوله أيضا:  
 إن عزالم يظلل في غد بجناحيك ذليل مشباح  
 حيث نفى بلم المستقبل بدليل قوله ((في غد)) و((لم)) لنفي الماضي<sup>(32)</sup>

الآراء في تقسيم الشواهد:

(أ) الشواهد المختلف في نسبتها:

هناك قسم كبير في الشواهد الشعرية اختلف النحاة في نسبتها إلى أصحابها، وهذا يرجع إلى نسبة الأبيات لقائلها قد جاءت متأخرة نوعا ما عن الجهود الأولى في استقراء اللغة، فقصرت الوسائل التي بين أيدي العلماء عن نسبة بعض الشواهد نسبة حاسمة إلى قائلها، فتعددت فيها الأقوال، ولم يثر ذلك لديهم مدخلا للطعن في هذه الشواهد ما دامت تلك الآراء المتعددة لنسبة الشاهد الواحد تنتهي في مجموعها إلى العصر الموثق وما نقل عنه من الشعراء والأعراب<sup>(33)</sup>.

ونذكر مثلا يوضح هذه الظاهرة وهو قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

فقد نسبه سيبويه إلى قيس بن الخطيم<sup>(34)</sup>، كذلك نسبه الأعمى الشنتمري<sup>(35)</sup> والعيني<sup>(36)</sup> وخالفهم بعض العلماء فنسبوه إلى عمرو بن امرئ القيس، منهم ابن هشام اللخمي وابن بري<sup>(37)</sup>. والجاحظ<sup>(38)</sup>، أما أبو البركات الأنباري فنسبه إلى درهم بن زيد الأنصاري<sup>(39)</sup> واستشهد به ابن هشام<sup>(40)</sup>، وابن عقيلة<sup>(41)</sup>، دونما نسبه إلى قائل معين وغير هذا الشاهد كثرة كاثرة يمكننا أن نذكر منها على سبيل المثال قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

الذي يستشهد به على نصب المضارع بأن وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي<sup>(42)</sup>.

وقول آخر:

هذا - لعمركم - الصغار بعينه لا أم لي - إن كان ذلك - ولا أب

الذي يستشهد به على رفع النكرة المفردة المتكررة مع ((لا)) بعد عاطف<sup>(43)</sup>.

وتعدّد نسبة الشواهد ليست مسؤولية النحاة بقدر ما هو مسؤولية الرواية والرواة. فقد كانت العصبية القبلية<sup>(44)</sup>. كما كان للمشافهة تأثير كبير في الاختلاف في نسبة الشاهد. وساعد على ذلك تشابه أسماء عدد من الشعراء، كمن سمّي بامرئ القيس والأعشى ونصيب<sup>(45)</sup> حتى الأمرى يقول:

ولسنا نقصد إلى تعديد من اسمه الحصين من الشعراء لكثرتهم<sup>(46)</sup>.

لما كان التصحيف أحد أسباب الاختلاف. فربما يتغير اسم الشاعر بفعل التصحيف كما روي عن اختلافهم في اسم شاعر قديم ورد اسمه في شعر امرئ القيس ودرس شعره، فرواه الأصمعي: خدام، ورواه أبو عبيدة: جذام، ورواه راو آخر: حذام<sup>(47)</sup>.

من خلال هذا التفصيل بالنظر للأمثلة المذكورة توضح هذه الأسباب وغيرها أنه اختلط بعض الشعر على العلماء، فأخطأ في نسبته لأصحابه، وتبعهم في ذلك النحاة مما مثل نقطة ضعف في شواهدهم الشعرية.

### (ب) الشواهد المجهولة القائل:

لا يكاد كتاب من كتب النحو كبيراً كان أم صغيراً يخلو من مجموعة من الأبيات غير معلومة القائل، ويكفي أن في كتاب سيبويه - أشهر كتب النحو على الإطلاق وأهمها في نظر جميع الدارسين - بعض الشواهد التي لم تنسب إلى قائلها، وفعل سيبويه هذا يدل على (انصراف الدارسين في البداية عن نسبة الشواهد لقائلها، أما الاهتمام أصلاً لذلك، فتضاءل بجانب ذلك الاهتمام بالمسائل الجانبية، ومنها نسبة الشواهد لقائلها)<sup>(48)</sup>. وعلى الرغم من تقرير كثير من النحاة أنه (لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله وكأن عليه ذلك خوف أن يكون لمولّد، أو لا يوثق بفصاحته)<sup>(49)</sup>. فإن هذه النظرية لم تكن ذات تأثير كبير في طريقة استخدامهم للشواهد، فبفحص بعض الكتب النحوية وجد أنها تضم بين دفتيها كثيراً من الشواهد المجهولة، فبين شواهد الزمخشري في المفصل اثنان وأربعون شاهداً دونما نسبة، وبين شواهد ابن هشام في المغني ثمانية وثمانون ومائة شاهد لم يعرف قائلها، وفي شواهد ابن عقيل تسعة وتسعون شاهداً مجهول قائلها<sup>(50)</sup> ولعلّ السبب في جهل قائلها هذه الشواهد - بالإضافة إلى ما سبق من تعليقات في الشواهد المتعددة النسبة - يرجع إلى أن أكثر هذه الشواهد كانت في الأصل أبياتاً مفردة، أو في مقطوعات لشعراء مغمورين لم يشتهروا بالشعر ويُعرفوا به، فأهمل الرواة ذكرهم، فدرست أسماؤهم وغطى على ذكرهم مرور الزمن<sup>(51)</sup>.

المهم من خلال التفصيل عن الشواهد المجهولة يتضح أن استخدام الشواهد غير المنسوبة كان عُرْفًا سائدًا لدى النحاة مع اعترافهم ومعرفة بخطأ ذلك<sup>(52)</sup>.

وهذان الاحتمالان ذكرهما السيوطي صراحة في الاقتراح: (كثيراً ما ترى في الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض. وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا. ثم رأيت ابن هشام قال: في شرح الشواهد: روى قوله (ولا أرض أبقل أبقالها) بالتذكير، والتأنيث مع نقل الهمزة. فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به من غير ضرورة وإلا فقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في الأبيات<sup>(53)</sup>).

ويضاف إلى الاحتمالين السابقين احتمال ثالث هو أن ذلك التغيير ربما كان من صنع الدارسين تأييداً للقواعد، فقد جاء عن الشاعر بصورة واحدة، وكذلك رواه الرواة غير أن الدارسين غيره تأييداً للقواعد ونصرة للآراء<sup>(54)</sup>.

وسيستأنس لذلك يقول الخليل (أن النحارير منهم ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعند<sup>(55)</sup>) وقول المبرد (وحدثني المازني، قال: سمعت العرب تقول: (لو غيرت ذات سوار لطمني). ويقول النحويون (لطمني)، فأخذت (غير) قول النحويين وتركت قول العرب) ويروى أن ابن دريد سأل أبا حاتم عن سبب جزم المضارع بعد (لو) في قول ابن هرمة:

ماذا بمنبج لو تنبش مقابرها من التهدم بالمعروف والكرم  
فقال له: لكرهة كثيرة الحركات عند قوم من النحويين. ولو قال لو نبشت مقابرها، استراح من (تنبش) وكان كلاهما فصيحاً. كما أخذ علي بن حمزة البصري على المبرد تفسيره الرواية في ثلاثة أبيات استشهد بها على قصر الممدود، وقال (وهذا من فصل أبي العباس غير مستنكر؛ لأنه ربما ركب هذا المذهب الذي يخالف فيه أهل القرية، واحتاج إلي نصرته، فغير له الشعر واحتج به<sup>(56)</sup>).

### (ج) الشواهد ذات الوجود المتعددة:

حدث اختلاف في رواية قسم كبير من الشواهد، فرُوي البيت بروايات متعددة ليس يهمنها منها إلا ذلك الذي يمسّ موضع الاستشهاد، فقد يستشهد بالبيت - في رواية - على قاعدة معينة فإذا ما نظرنا إلى الرواية الأخرى ترتب عليها عدم الاستشهاد به،

وعدم جواز القاعدة التي بُنيت عليه. مثال ذلك أن سيبويه استشهد تحت عنوان (هذا باب ما تجربيه على الموضع لا على الاسم الذي قبله) يقول عقبية الأسري:

معاوي إنا بشر فاسجح      فلسنا بالجبال ولا الحديد  
أديروها بني حرب عليكم      ولا ترموا بها الغرض البعيدا

إذ عطف (الحديدا) بالنصب على موضع (الجبال)؛ لأنها خبر ليس، وهو منصوب بفتحة مقدره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، فكأنه قال: لسنا الجبال ولا الحديد<sup>(57)</sup>. وقد ردّ بعض اللغويين على سيبويه رواية النصب وقالوا: إن البيت من قصيدة مجرورة معروفة، وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله:

أكلتم أرضنا فجردتموها      فهل ممن قائم أو من حصيد

فقال الأعم الشنتمري (وسيبويه غير متهم - رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشد رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر<sup>(58)</sup>).

البيت الذي إذن مرر بروائتين: رواية النصب ورواية الجر، والشاهد في الأولى ولا في الثانية وقد ذكر الشنتمري سببين وجيهين لتعليل هذا التفكير.

أولهما: أن البيت من قصيدة منصوبة غير القصيدة المجرورة المعروفة، وليس بعيد أن تكون للشاعر نفسه، وهو الذي قام بهذا التغيير، فرويت عنه القصيدة بحركتين مختلفتين.

وثانيهما: أن يكون البيت أصلاً من قصيدة مجرورة كما قال المعترضون، غير أن تناقل الرواة والمنشدين هو الذي انطلق به إلى النصب، فقبله سيبويه على لغة المنشد لا على لغة الشاعر<sup>(59)</sup>.

وكل هذه الروايات تدلّ على أنّ بعض النحويين يلجأون إلى تغيير بعض المرويات لتحقق لهم اطراد القاعدة يقول نولدكه: ففي كثير من المواضع قد يكون هناك مثال بحسب العادة الإعرابية لقبيلة ما - حالة إعرابية في الاسم أو الفعل مخالفة لما يعلمه النحاة وعندئذٍ تغير إلا إذا كانت في قافية البيت، غير أن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يكون كبيراً جداً<sup>(60)</sup> وإنا لنقول له: وقد حدث في قافية البيت أيضاً وقد سبق لنا الدليل على ذلك.

على أية حال، تعدد الروايات في الشاهد الواحد أمر واقع في العربية، وهو لاشك عيب وضعف في هذه الشواهد، لكنه كثير من اللغويين - على الرغم من ذلك - صرّحوا بأن ذلك لا يسقط حجية البيت وأن كل رواية - ما دامت قد نقلت عن ثقة - يصح الاستشهاد بها<sup>(61)</sup>.

#### د- الشواهد المصنوعة:

من بين الشواهد المصنوعة المتداولة في كتب النحو ما وضعه صاحبه وأتشد على أنه من قول العرب الفصحاء، وسار في كتب النحو دون أن يعرف قائله أو واضعه واتخذة النحويون حجة لقاعدة أو دليلاً على أسلوب. غير أن هذه الشواهد لم تعد من اللغويين من يشير إلى صناعتها، أو يرميها بالوضع، فضلاً عما يبدو على بعضها من تفكك التركيب وتفاهة المعنى، وذلك ما روي عن بعضهم:

فما وال ولاح ولا واس وأبو زيد

الذي قال عنه ابن خالويه: (أنه مصنوع خبيث الاحتوائية على فعل (واح) من (ويح)، وما صرفت العرب فعلاً منه)<sup>(62)</sup> ومنه قول الرجز:

ومنهل ليس له حوازيق ولضفادى مجه نقائق

الذي قال عنه الأعمى الشنتمري: (ويقال إنه مصنع لخلف الأحمر)<sup>(63)</sup>

ومما أورده سيبويه شاهد على الجمع بين نون جمع المذكر السالم والضمير، وقال (وقد جاء في الشعر فزعموا أنه مصنوع)<sup>(64)</sup> وقال الشاعر:

وهم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً

وقول الآخر:

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

فالشواهد السابقة كلها مما فيه طعن النحاة بالصنعة أو الوضع، ومنها ما لا يقبله ذوق أدبي، ولا حسن لغوي، إذ هو نوع من الرصف لكلمات دونما رابطة تجمعها والشعر أرقى من ذلك بكثير وأسمى. فالببتان الأولان ينديان على نفسيهما بالصنعة والوضع بلا مضمون شعري يساعد الباحث على تقبلهما والركون إليهما.

ولعل من ما يساعد على تسرب هذه الشواهد المصنوعة إلى ساحة النحو وجود شواهد كثيرة مجهولة النسبة، دون أن ينكرها النحاة أو يرفضوها، مكتفين بصدق منشدها وثقتهم فيه، حتى كاد الاعتراف بأمثال هذه الشواهد يصبح عرفاً مقررراً بين الدارسين.

فقد يدرس بينهما شواهد مصنوعة أُجيدَ سبكها، فلا يكاد اللغوي ينتبه لما فيها من وضع أو صفة مثل هذا الشاهد:

عليه اللؤم سرواله      فليس يرق لمستعطف

الذي استشهد به على أن ( السراويل ) عربي ، وهو ( سرواله ) والسراولة قطعة خرقة وقال عنه البغدادي: (هذه البيت قيل مصنوع، وقيل قائله مجهول)<sup>(65)</sup> ومثل قول القائل:

تساوى عنزي غير خمس دراهم

حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء لضرورة الوزن، وقال عنه العيني:

( هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال عنه أبو حيان: لا يُعرف قائله، بل لعله مصنوع)<sup>(66)</sup> وليس كل الوضع أو الصنعة في هذه الشواهد ومثلها يعود إلى الرواة والواضعين، فربما صنع النحوي البيت يؤيد به قائله يرتضيه، أو يشهد به على مذهب يختاره، فقد قال سيبويه عن البيت التالي:

إذا ما الخبز تادمه بحلم      فذاك أمانة الله الثريدُ

إنه مما وضعه النحويون.<sup>(67)</sup> وقال ابن الناظم عن الشاهد التالي:

أيها السائل عنهم وعني      لست من قيس ولا قيس مني

أنه من وضع بعض النحويين.<sup>(68)</sup>

وقد كانت هذه الشواهد المصنوعة وبالأعلى اللغة العربية، إذ إن أغلبها (يُتخذُ سندا لتأكيد الأداء والقواعد التي يغلب عليها التفرد عن الظواهر اللغوية العامة، ويترتب على ذلك هزلها ونقصها)<sup>(69)</sup> ومع ذلك فهي واقع ملموس في كتب النحو لا يمكن تجاهله أو إنكاره.

وهناك أيضا نوع من الشواهد حُرّفَ خدمة للقاعدة فمن شواهد الكتاب قول

الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشكر بالشر عند الله مثلان

الذي استشهد به على حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط الواقع جملة اسمية للضرورة.<sup>(70)</sup>

فقد قال الأصمعي أن روايته الأصلية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، الرواية: من يفعل الحسنات الله يشكرها من صنع النحويين.<sup>(71)</sup>

هذا باختصار - بعض مظاهر الضعف في الشواهد الشعرية وهي صفات من الصعب تجاهلها عند الحكم على هذه الشواهد، ولعلها أبرز مطعن يمكن أن يُوجّه إلى النحاة في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على الشعر أصلاً في تقعيد القواعد النحوية نوع من الخلط المنهجي، إذ المعروف أنّ للشعر أسلوبه الخاص في التعبير وطريقته المعينة في التركيب فهو لغة العاطفة والوجدان، يتدفق به الشاعر في إطار فني يختلف في كثير من مقوماته عن النثر. فضلاً عما يستلزمه قيد الوزن والقافية ومراعاتها عند الشاعر من الخروج في بعض الأحيان عن مألوف اللغة في تركيب الجملة وطريقة نظم كلمات داخلها. كان يجب أن تكون القواعد المستنبطة من الشعر للشعر فقط دون أن نفكر في تحكيمها في النثر، وأن نحاول دراسة النثر في نصوصه الموثقة، لنعقد له هو أيضاً. وبذا نفصل في التقعيد بين أسلوبين من أساليب البيان: الشعر بتدفقه وموسيقاه وعاطفته، والنثر بعقلانيته وطرق تعبيره وبناء جملة.

الشواهد النثرية وأراء علماء اللغة حولها:

تشمل الشواهد النثرية نوعين من المادة اللغوية:

أحدهما: ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة. وهذا يُعدّ من آداب العرب الهامة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه. وآخرهما: ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي دون أن يتحقق له من التأليف والذبوع مثل ما تحقق للأول.

وقد وضع اللغويون شروطاً تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا النوع من المادة أما من ناحية الزمان، فقد حددوا نهاية الفترة التي يستشهد بها بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، وآخر القرن الرابع بالنسبة لعرب البادية<sup>(72)</sup> وأما المكان، فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة، كانت فكلمة كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح، والثقة فيه أكثر، وكلما كانت متحضرة، أو أقرب إلى الحضارة كانت لغتها محلّ شكّ ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها.

وفكرتهم في ذلك أن الانعزال في كبد الصحراء، وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية يحفظ اللغة نقاوتها ويصونها عن أي مؤثر خارجي، وأنّ الاختلاط يفسد اللغة وينحرف بالألسنة. وأما ما روي لنا محدود بالقبائل التي يستشهد بها والتي يستشهد بها.

(الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف). وتعد هذه القائمة وثيقة هامة تناقلتها كتب اللغة المتأخرة مثل (شرح التسهيل) لأبي حيان و(المزهر) و(الاقتراح) للسيوطي. وهذه هو نص الوثيقة ( كانت قريش أجود العرب انتقاء الألفاظ من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس. والذين نقلت عنهم اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قريش وتميم وأسد. إن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثرها ومعظمها، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب وفي التعريف.

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جزام لمجاورتهم أهل مصر والقيبط. ولا من قضاة وغسان ثعلب والنمر<sup>(73)</sup>

فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان. ولا بكر لمجاورتهم للنبط<sup>(74)</sup> والفرس ولا من عبد القيس وآزر عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس. ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة. ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من تثقيب وأهل الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضر الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتوها في كتاب فصيروها علماء وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب<sup>(75)</sup>.

وجاء ابن خلدون فأيد في مقدمته رأي الفارابي، واضع هذه الفكرة، وارتكز على نفس الأساس السابق، وإن نجد بعض فروق طفيفة في تحديد أسماء القبائل. يقول ابن خلدون (الصريح من النسب إنما يوجد للمتوحشين في القفر من العرب ومن معناهم، وذلك لما اختصوا به من نكر العيش وشظف الأحوال.. فلا ينزع إليهم أحد من الأمم فيؤمن عليهم لأجل ذلك من اختلاط أنسابهم.. واعتبروا ذلك في مضر من قريش، وكنانة وتثقيب وبني أسد وهذيل ومن جاورهم من خزاعة، لما كانوا أهل شظف ومواطن غير ذات زرع ولا ضرع، ويعدوا من أرياف الشام والعراق ومعادن الادم والحبوب وأما العرب الذين كانوا بالتلول، وفي إباد فاختلفت أنسابهم وتداخلت شعوبهم<sup>(76)</sup>.

ويظهر أن هذه القائمة لم تكن محل اتفاق بين جميع اللغويين ويظهر كذلك أن البصريين كانوا أكثر تمسكاً بها من الكوفيين ولهذا كانوا يفتخرون بقولهم: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب واكله اليرابيع وهؤلاء (يصنعون الكوفيين) اخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ واكله الشواريز.<sup>(77)</sup> كما كانوا يتهمونهم بأنهم يأخذون اللغة عن غير الفصحاء، يقول أبو جعفر النحاس: (واحد الاناء أي لا يعرف البصريون غيره وحكي القراء واح الاناء بها .. قد أنكرت عليه ورواها الأصمعي، ابن السكين، والمتفقون من أهل اللغة على خلاف ما روي. والذي يقال في هذا إنه مأمون على ما رأوه غير سماع الكوفيين أكثر عن غير الفصحاء)<sup>(78)</sup>.

وممن لم يلتزمها من المتأخرين ابن مالك في مؤلفاته. قال السيوطي بعد أن نقل هذه القائمة) ونقل ذلك أبو حيان في شرح التسهيل معترضاً به على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لحم وخزاعة وقضاعة وغيرهم وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن)<sup>(79)</sup> كذلك كانت هذه القائمة محل نقد بعض المعاصرين، كما فعل الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى أن التفرقة بين القبائل خطأ منهجي ويشرح ذلك بقوله: (ولا نرى هذا إلا لغو الكلام. إنهم يجهلون أن اللغة سليقة وطبيعة ويجهلون أن صاحب اللغة لا يغلط في لغته؛ لأنها جزء من حياته التي فطر عليها وعادة من عاداته التي نشأ عليها. وإذا كان الجاهلون يغلطون، المخضرمون يغلطون، والإسلاميون يغلطون، فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة؟ بماذا يحتجون؟ ومن أين جاءوا بهذه الأصول التي وضعوها وهذه القواعد التي استتبطوها).

ثم يناقش فكرتها في وجود الفصاحة في كبد الصحراء فقط بعيداً عن ملابس الحضارة فيقول: (ولو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجانب لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة ولا قائل بهذا)<sup>(80)</sup>.

والدكتور المخزومي على حق في هذه فكريش كانت تسكن مكة وما حولها، وهم أهل تجارة والتجارة تؤدي إلى الاختلاط، والاختلاط يفسد اللغة على زعيمهم. فعلام التفريق إذن بين قريش ورفضوا الأخذ عن غيرها ممن وجد في حالة مشابهة لحالتها<sup>(81)</sup>. ويلاحظ أن علماء اللغة جميعاً في الرواية لم يجيزوا الاعتماد وعلى النص المكتوب، وإنما استندوا أساساً على المشافهة والتلقي، تلقي العلم من فضل ذلك ومن أقوالهم المشهودة ( لا تأخذوا العلم عن صحفي، ولا القرآن عن مصحف).

- وهم بذلك لا يختلفون كثيراً عن المنهج الحديث الذي يعتمد على الراوي اللغوي، ويعتمد الكلام المنطوق دون المكتوب<sup>(82)</sup> ولكننا نلاحظ عليهم بعد التفصيل الآتي:
- 1/ عدم استمرار المشافهة طوال فترة الدراسة، مما جعل بعضهم يلجأون إلى مشافهات الآخرين التي يُعتمد عليها.
- 2/ تكميل الثغرات بالمنطق والقياس لا بمعاودة المشافهة.
- 3/ اعتقادهم أن اللغة شيء وراثي يتناقله الأبناء عن الآباء وترضعه الأمهات للأطفال. ولهذا سيطر عليهم ارتباط الفصاحة بالجنس ارتباطاً وثيقاً، وأنكروا على الفارسي أو اليوناني إمكان إتقان اللغة العربية كما يتقنها أهلها من العرب مهما بذلوا في تعلمها، وثابروا في المران عليه، وتلقوها منذ الصغر، ومهما كان حضورهم مبكراً إلى الجزيرة العربية، ولو أجنة في بطون أمهاتهم ومهما كان حفظهم من الثقافة العربية. ولهذا كان اللغويون العرب يرفضون الأخذ عن ابن المقفع لأصله الفارسي، على الرغم من فصاحته وتلقيه اللغة منذ نعومة أظفاره، وفي حين كانوا لا يتورعون عن الاستشهاد بكلام الأطفال والمجانيين. وقال السيوطي: قال ابن دريد في أماليه: أخبرنا عبد الرحمن عن عمه الأصمعي قال: سمعت صبيه بحمي (ضرية) بين البصرة والكوفة). يتراجزون فوقفت وصدوني عن حاجتي، وأقبلت أكتب ما أسمع إذ أقبل شيخ فقال لي: أكتب كلام هؤلاء الأقرام الأذنان (وقال: ) وكذلك لم أرهم توقفوا أشعار المجانيين من العرب بل رووها واحتجوا بها<sup>(83)</sup>.
- 4/ خلطهم الشواهد الشعرية بالشواهد النثرية ومحاولتهم استخلاص قواعد عامة تجمعها مع أنه من المعروف أن للشعر قواعد ونظمه الخاصة التي ينفرد بها على سائر المصادر الأخرى للغة العربية.
- 5/ إنهم لم يكتفوا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مع أنه أهم من الشعر في ميدان البحث اللغوي؛ لأنه من النثر الذي لا تحكمه ضرورة من وزن أو قافية ولأنه يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر الذي يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية.
- 6/ إنهم خلطوا مستويين من اللغة لا يصح الخلط بينهما، وهما مستوى اللغة الأدبية النموذجية الممثلة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والخطب والأمثال ومستوى اللهجات العامية المتمثلة في القراءات القرآنية ولغة الخطاب.

7/ إنهم لم يكونوا موفقين في ربطهم الفصاحة بالبداوة؛ لأنّ اللغة بنت الحاجة والاستعمال، والمصطلح المتعارف بين مجموعة من الناس (هي عبارة عن أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم الخاصة)<sup>(84)</sup> واللغة لا تنشأ في فراغ وأن تجارب واحتياجات وثقافات معينة. ولا شك أن تجارب البدوي واحتياجاته تختلف عن تجارب الحضري واحتياجاته، ولذلك ليس من المعقول أن تغني إحدى اللغتين عن الأخرى، وليس من الحق أن نعدّ لغة البدوي أرقى من لغة الحضري على الرغم من أنها لا تفي باحتياجاته.

8/ أن اعتبارهم باللهاجات العربية القديمة كان ضئيلاً فهم أولاً أبعدها جزءاً منها من مجال التسجيل اللغوي، وهم - ثانياً - لم يكونوا حريصين على تسمية اللهجة، مما تركنا في ظلام دامس حين نريد تتبّع ظواهر اللهجة الحديثة ونردّها إلى أصلها القديم. وفرق بين أن نسجل اللهجة وننسبها، وبين أن نقيم عليها قاعدة تكون نموذجاً لمن يريد أن يحتذي الصواب.

9/ أن جميع علماء اللغة العربية اهتمهم قليل عن اللغات السامية كالعبرية والسريانية الأمر الذي جعلهم لم يوفقوا في بيان المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها، ونشأ عن ذلك أيضاً وقوعهم في أغلاط فيما يتعلق بالاشتقاق والتوليد والنحت كما إنهم لم يهتموا بالكلمات المعربة ويرجع إلى عدم إمامهم التام باللغات الأجنبية .

**الشواهد:**

- (1) تأشيوه: تخطوه.
- (2) شهاب الدين محمد أحمد بن منصور، المتسطف في كل فن مستظرف، د.أسعد حسن محمد، ص7.
- (3) الزمخشري، أساس البلاغة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى 1996، ص4.
- (4) شهاب الدين محمد بن أحمد، المتسطف في كل فن مستظرف، ص8.
- (5) سيد قطب، النقد الأدبي أصوله ومناهجه، ط7، 1993، دار الشروق، ص9.
- (6) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر، ص7-9.
- (7) المصدر نفسه، ص 724.
- (8) الزمخشري، أساس البلاغة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى 1996م، ص 5.
- (9) ابن منظور، لسان العرب، مادة شعر.
- (10) البغدادي، خزنة الأدب، ط، بولاق، ج1، ص178.
- (11) المصدر نفسه، ص 78.
- (12) ابن ولاد، الانتصار، ص19.
- (13) ابن الطيب الفارسي، الفصيح، دار الكتب المصرية، ص19 وينظر، الضرائر الأوس، ص6.
- (14) ابن الطيب الفارسي، الفصيح، ص20.
- (15) المرجع نفسه، ص21.
- (16) البغدادي، خزنة الأدب، ج 1، ص15.
- (17) أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة، تحقيق سليم الجندي، دمشق، 1944، ص 181.
- (18) المصدر نفسه، ص 205.
- (19) المصدر نفسه، ص 205.
- (20) أبو العلاء المعري، رسالة الغفران، ص205.
- (21) المصدر نفسه، رسالة الملائكة، ص210.
- (22) السيوطي، الاقتراح في علم النحو، حيدر آباد، 1310هـ، دار الكتب المصرية، ص26.
- (23) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، القاهرة، ص56.
- (24) الفارابي، ديوان الأدب، الجزء الثاني، تحقيق، أحمد مختار عمر، ص 316.
- (25) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ص 57.
- (26) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، 1953م، ص 146.
- (27) البغدادي، خزنة الأدب، ج1، ص 3.
- (28) أبو العلاء المعري، رسالة الغفران، ص 23.
- (29) الزمخشري، الكشاف، سورة البقرة الآية 20 ﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾.
- (30) حسين نصار، المعجم العربي، دار مصر، ج1، ص 241.
- (31) السيوطي، الاقتراح، ص 26.
- (32) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، ص 26.

- (33) محمد عبده، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 200.
- (34) سيبويه الكتاب، الجزء الأول، ص 37 وينظر: تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، ج 1، ص 38 .
- (35) الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص 39.
- (36) العيني، المقاصد النحوية، الجزء الأول، ص 557، خزانة الأدب، بولاق 1299هـ.
- (37) السابق.
- (38) الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثالث، تحقيق حسن السندوبي، ط 2، القاهرة 1932، ص 96.
- (39) ابن الأثير، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط 2، سنة 1953، ص 65.
- (40) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الجزء الثاني، القاهرة 1356هـ، ص 164.
- (41) ينظر: سيبويه، الكتاب، ص 424، والفراء: معاني القرآن 408/1، وشرح شذور الذهب 238 وشرح ابن عقيل ص 387.
- (42) ينظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 424.
- (43) السابق، ص 352، وينظر: ابن عقيل، ألفيته، ص 148.
- (44) ينظر: المبرد، الكامل، الجزء الأول، القاهرة 1365هـ، ص 22.
- (45) الرواية والاستشهاد، ص 169.
- (46) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 27.
- (47) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، ص 46.
- (48) الرواية والاستشهاد، ص 200.
- (49) نفسه، ص 200.
- (50) ينظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 34، وتحصيل عين الذهب.
- (51) المصدر نفسه، ص 48.
- (52) ينظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 34، وتحصيل عين الذهب.
- (53) السيوطي، الاقتراح، ص 29.
- (54) ينظر: الرواية والاستشهاد، ص 204.
- (55) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، الجزء الأول، ص 59.
- (56) الفاضل، 43 والمعنى كما قال المحقق: أن رواية النحاة أخذت وترك قول العرب لأجلها.
- (57) ينظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 43.
- (58) تحصيل عين الذهب، الجزء الأول، ص 34.
- (59) شعبان صلاح، علاقة النحاة بالقراءات القرآنية، ص 53.
- (60) تيودور نولدكه، اللغات السامية، ترجمة، رمضان عبد التواب، القاهرة، 1963م، ص 75.
- (61) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 26.
- (62) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، القاهرة، 1360هـ، ص 179.
- (63) تحصيل عين الذهب، الجزء الأول، ص 344.

- (64) سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص96.
- (65) البغدادي، خزانة الأدب، الجزء الأول، ص233.
- (66) ينظر: المقاصد النحوية، ج1، ص247.
- (67) سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص234.
- (68) ابن الناظم، شرح الألفية، ط، النجف 1342هـ، ص27.
- (69) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة، ص112.
- (70) سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص435.
- (71) أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، ص31، تعليق سعيد الشرنوبى، بيروت 1894م.
- (72) عباس حسن، ينظر: اللغة والنحويون بين القديم والحديث، القاهرة، ص24.
- (73) السيوطي، المزهر، ص117.
- (74) نفس المرجع: للضبط والتصحيح من الاقتران، ص117.
- (75) المصدر نفسه، ص211.
- (76) مقدمة ابن خلدون، ص129.
- (77) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، نشر كرينوا، ص68.
- (78) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص362.
- (79) السيوطي، الاقتراح، دار الكتب المصرية، ص116.
- (80) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص73، ص77.
- (81) عبد الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، على تفضيل قریش، ص41.
- (82) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص54.
- (83) في علوم اللغة، تحقيق جاد المولى وآخرون، ص140.
- (84) ابن جني الخصائص، ص23.

قائمة المصادر المراجع:

- 1- أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة، تحقيق سليم الجندي، دمشق، 1994م.
- 2- ابن الأثيري، الإتيان في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.
- 3- ابن الطيب الفاسي، الفصح، دار الكتب المصرية، 1979م.
- 4- ابن الناظم، شرح الألفية.
- 5- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، القاهرة 1360هـ.
- 6- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، القاهرة، 1344م.
- 7- ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، الجزء الثاني، القاهرة 1932م.
- 8- ابن ولاد، الانتصار.
- 9- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، الجزء الأول.
- 10- أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تصحيح وتعليق سعيد الشرنوبوي.
- 11- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص. 26.
- 12- الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب.
- 13- الألويس، كتاب الضرائر.
- 14- الأمدي، المؤلف والمختلف، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة 1961م.
- 15- البغدادي، خزنة الأدب، ط، يولاق.
- 16- الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثالث، تحقيق حسن السنداوي، ط 2، القاهرة.
- 17- الخليل بن أحمد، كتاب العين.
- 18- الزمخشري، الكشاف.
- 19- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، نشر كرينكوا.
- 20- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر آباد 1310هـ.
- 21- السيوطي، المزهر في علوم اللغة.
- 22- الشواهد والاستشهاد في النحو.
- 23- العيني، المقاصد النحوية، الجزء الأول.
- 24- الفارابي، ديوان الأدب الجزء الأول، تحقيق أحمد مختار عمر.
- 25- الفراء، معاني القرآن الكريم.
- 26- المبرد، الكامل، الجزء الأول، القاهرة 1365م.
- 27- المزرباني، الموشح مأخذ العلماء على الشعراء.
- 28- المعري، رسالة الغفران، تحقيق عائشة بنت الشاطي، 1950م.
- 29- النحاس، إعراب القرآن الكريم.
- 30- تيودور نولدكه، اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة، 1963م.
- 31- حسين نصار، المعجم العربي، دار مصر.
- 32- سيد قطب، النقد الأدبي، أصوله ومناهجه، ط7، 1993م، دار الشروق.

- 33- شعبان صلاح، علاقة النحاة بالقراءات القرآنية.
- 34- شهاب الدين، المستطرف في كل فن مستظرف.
- 35- عباس حسن، اللغة والنحويون بين القديم والحديث، القاهرة.
- 36- عبده الراجحي، اللهجات العربية والقراءات القرآنية.
- 37- عثمان بن قمبر، سيبويه، الكتاب.
- 38- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، 1953م.
- 39- علي بن حمزة البصري، الشبهات على أغاليط الرواة، عبد العزيز الميمي، القاهرة 1967م.
- 40- محمد عبده، الرواية والاستشهاد باللغة.
- 41- مقدمه ابن خلدون.
- 42- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو.